PROVISIONAL
S/PV.2548
16 August 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والأربعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس، ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد باسولي	(بوركينا فاصو)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد اوفينيكوف
	باكستان	السيد شاه نواز
	بيرو	السيد ارياس ستيبا
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتس
	زمبابوى	السيد مانزو
	الصين	السيد لنغ كنغ
	فرنسا	السيد لوويه
	مالطة	السيد بورغ
	مصر	السيد شاكر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد مارغتسون
	نيكاراغوا	السيد ايكازا غايارد
	الهند	السيد كريشنان
	هولندا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد شيفستر

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١

بيان للرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اليوم يوم رائع ذلك أن بلدى، لأول مرة في تاريخه باعتباره دولة مستقلة حرة ذات سيادة، وبعد أن اصبح عضوا في الامم المتحدة بتاريخ ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٦٠، يتبوأ رئاسة مجلس الامن.

يشرفني في هذه اللحظة أن انقل الى مجلس الامن والى العالم أجمع من خلاله رسالة السلام من شعب بوركينا ومن المجلس الوطني للثورة، ومن الحكومة الثورية لبوركينا فاسو.

وادراكا للمسؤوليات النبيلة والدقيقة التي يتحملها رئيس مجلس الامن، يعتزم وفد بلادى أن يتولى تلك المسؤوليات بالكامل وان يكون حاضرا حيثما وكلما بحثت قضية السلم والامن الدوليين.

الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

بما أن تلك هي الجلسة الاولى التي يعقدها مجلس الامن في شهر آب/اغسطس أود في البداية أن اشيد بسعادة السيدة جين كيركباتريك الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة، وذلك للمهارة الدبلوماسية العظيمة التي أدارت بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. وانني على ثقة انني اتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الاعراب عن الشكر العميق للسفيرة كيركباتريك على خدماتها كرئيسة في شهر تموز/يوليه ١٩٨٤.

اقرار جدول الاعمال

اقر جدول الاعمال

مسألة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للجزائر (S/16692)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن احيط أعضاء المجلس علما انني تلقيت رسائل من ممثلي الارجنتين ،وتايلند ، وتشيكوسلوفاكيا ،والجزائر ،وجنوب افريقيا ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس ووفقا للممارسة المتبعة اقترح ،بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ،وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد سحنون (الجزائر) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ، وقام السيد مونيز (الارجنتين) والسيد كاسمسرى (تايلند) والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) والسيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) والسيد انوبو (نيجيريا) بشغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن ابلغ أعضاء المجلس انني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٤ من الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فيما يلي نصها :

" يشرفني أن اطلب من المجلس أن يسمح لي بالاشتراك بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت في نظر البند المعنون " مسألة جنوب افريقيا " وذلك نيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى " .

وفي مناسبات سابقة وجه مجلس الامن دعوات الى ممثلي أجهزة اخرى من اجهزة الامم المتحدة بمناسبة النظر في مسائل مدرجة على جدول أعماله ،ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن ، فانني اقترح ،بموافقة المجلس ، توجيه دعوة الى الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ،وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد بهات (نيبال) الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن ابلغ اعضاء المجلس بأنني تلقيت بصفتي رئيسا لمجلس الامن رسالة من ممثلي بوركينا فاسو وزمبابوى ومصر مؤرخة في ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، فيما يلي نصها :

" يشرفنا نحن الموقعين ادناه ،أعضاء مجلس الامن ان نرجو من المجلس أن يوجه ،بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، وأثناء اجتماعاته المخصصة لنظر البند المعنون " مسألة جنوب افريقيا " ، دعوة الى السيد مفانافوتي ج. مكاتيني ،رئيس الشعبة الدولية والممثل الرسمي للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة " .

وسوف تنشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرمز S/16698 .

اذا لم اسمع اى اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يقرر توجيه دعوة للممثل الرئيسي للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن ابلغ أعضاء مجلس الامن انني تلقيت بصفتي رئيسا لمجلس الامن رسالة من ممثلي بوركينا فاسو وزمبابوى ومصر مؤرخة في ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٤ فيما يلي نصها :

" يشرفنا ، نحن الموقعين ادناه ،أعضاء مجلس الامن أن نرجو من المجلس ان يوجه ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، وأثناء اجتماعاته المخصصة للبند المعنون " مسألة جنوب افريقيا " ، دعوة الى السيد احمد جورا ابراهيم الممثل الرئيسي لمجلس عموم افريقيا لآزانيا لدى الامم المتحدة".

وسوف تنشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن تحـــت الرمـز S/16699 .

اذا لم اسمع اى اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يقرر توجيه دعوة للسيد ابراهيـم ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الامن نظره الآن في البند ٢ المدرج على جدول أعماله .

ينعقد مجلس الأمن بناء على رسالة مؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة نيابة عن المجموعة الافريقية، الوثيقة S/16692 .

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/16319 و Corr.1 التي تتضمن مذكرة من الامين العام تتضمن نص قرار الجمعية العامة ٣٨/١١ .

المتكلم الاول هو ممثل الجزائر الذى يود أن يدلي ببيان بوصفه رئيسا للمجموعـة الافريقية لشهر آب/اغسطس ١٩٨٤ .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : شكرا سيـادة الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن اقدم لكم ، نيابة عن المجموعة الافريقية وباسمي ، التهانـي الحارة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن خلال هذا الشهر . ويسعدني ذلك بصفة خاصـة لانكم تمثلون بلدا شقيقا هو بوركينا فاسو الذى يؤهله التزامه بالحرية والكرامة لتفهم مأسـاة شعب جنوب افريقيا .

اننا نعرف صفاتكم كدبلوماسي محنك ، ونحن على يقين من أنكم سوف تتمكنون بمهارة وحكمة من مساعدة مجلسنا على تحمّل مسؤولياته في الكفاح المشترك ضد الفصل العنصرى من أجل استعادة الحقوق الوطنية لشعب جنوب افريقيا .

أود أيضا أن أهنئ سلفكم ، سفيرة الولايات المتحدة ، التي أدارت بمهارة أعمال هذا المجلس في الشهر الماضي .

وفي الختام ، أود أن أتوجه اليكم بالشكر ، سيدى الرئيس ، الى سائر أعضاء المجلس لتكرمكم بدعوتي للتكلم أمام هذا الجهاز بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الافريقية .

ان مجلس الأمن يجتمع اليوم للنظر في الحالة الخطيرة السائدة في جنوب افريقيا التي أعقبت القرار الذى اتخذه حكام بريتوريا بغرض اصلاحات دستورية مزعومة تهدف الى ترسيخ وادامة نظام الفصل العنصرى .

ان نظام بريتوريا اذ تزعجه أشد الازعاج مقاومة شعب جنوب افريقيا المقهور وحركة تحرره الوطني ، واذ يحس بالعزلة الدولية بسبب سياسة الفصل العنصرى التي يتبعها ، يلجأ هذه المرة الى مناورة دستورية تواكبها حملة دعائية قوية لتضليل المجتمع الدولي .

وهكذا ، في يوم ٢ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، دعيت الاقلية البيضاء وحدها الى الاستفتاء بشأن دستور مزعوم يحدد بطريقة تعسفية مصير الغالبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا .

ان هذا الدستور الذى يسمى دستورا على سبيل الكناية ، اخفاء لطبيعته الشريرة والضارة والذى يوصف بأنه تغيير في الاتجاه الصحيح ، لا يرمي في الواقع الا الى استكمال الترسانة السياسية والقانونية والبوليسية التي تحول السكان الاصليين الى سكان لا كيان لهم. ان السود في جنوب افريقيا ليسوا فقط غرباء في أرضهم بل انهم لم يعد لهم وجود . وهكذا فانهم يحرمون من الحق الاساسي الأول للانسان في بلده ، وهو حق المواطنة.

فبمقتضى هذا الدستور الجديد الذى يقال بأنه حظي بموافقة الناخبين البيض ، أصبح ٢٤ مليونا من السود في جنوب افريقيا غرباء في بلادهم . ان هذا الدستور، التزاما

منه بالمبدأ الأساسي للفصل العنصرى المتمثل في ايجاد تصنيف هرمي للأجناس ، ينص على انشاء برلمان مزعوم من ثلاثة مجالس ، مجلس لما يسمى بمجموعة عنصرية هي مجموعة البيض، ومجلس لمن يطلق عليهم " الملونين " في بريتوريا ، ومجلس لمن هم من أصل آسيوى . أما بالنسبة للسود ، فانه - وفقا لما تقوله بريتوريا - لا يستحقون أن يعتبروا مجموعة عرقية لها أى نوع من التمثيل . لقد تم عزلهم بشكل كامل نظرا لأنهم يعتبرون ، حسب مفهوم بريتوريا ، أجانب .

وبموجب هذه المهزلة الدستورية ، سوف يناقش كل مجلس أموره الخاصة به . ان مجلس البيض سوف يكون من حقه أن ينظر في جميع المسائل ، لأن كل ما يخص البلد يخصهم هم ، بينما " الملونون " واولئك الذين من أصل آسيوى فلن يكون لهم الحق في تناول أية مسألة الا اذا وافق عليها مسبقا رئيس الدولة الأبيض . وبطبيعة الحال ، فان هاتين المجموعتين العرقيتين ، كما تسميهما بريتوريا ، لن تشكلا أى تهديد لسلطة الاقلية البيضاء ، وذلك لأنه يتم توزيع المقاعد بطريقة تحقق للبيض دائما الاحتفاظ بالأغلبية في البرلمان .

هذه اذن الديمقراطية الجديدة للفصل العنصرى التي - لسوء الحظ - توليها حكومات بعض الدول الاعضاء بعض الصداقية .

وبموجب توزيع السلطة ، يمنح " بانتوستانان دستوريان " " الملونين " و" ذوى الأصل الآسيوى ".

أما السود الحقيقيون في جنوب افريقيا ، فان مصيرهم هو الالقاء بهم في يوم من الأيام فيما تسمى بالأوطان التي هي في حقيقة الامر معسكرات اعتقال ، ولبريتوريا أن تتولى اسكان الآخرين من غير البيض في مكان ما لمنعهم من المساس بسلطة البيض .

بهذه الخلفية ينبغي النظر الى القرار الأخير الذى أصدره قادة بريتوريا . وادراكا للخطر الذى يمثله الكفاح الذى يشنه شعب جنوب افريقيا وحركة تحرره الوطني ، لجأ حكام بريتوريا الى هذه المناورات الدستورية من أجل تحطيم وحدة الشعب المقهور وادامة نظام الفصل العنصرى .

ان النتيجة الاولى لهذه الاصلاحات الدستورية المزعومة هي اضفاء الطابع القانوني على التجنيد الجماعي للسكان الملونين والسكان ذوى الاصل الآسيوى في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصرى ، بحيث يصبحون بعد ذلك ــ رغما عنهم ــ أدوات في تنفيذ سياسة القمع في البلاد ، وسياسة العدوان ضد شعب ناميبيا وشعوب الدول الافريقية المستقلة .

ان هذا الدستور الجديد لا يؤدى الى ادخال أى تغيير بناء ، كما يعتقد البعض . في الماضي ، سبق لبريتوريا أن لجأت الى مناورات دستورية وتشريعية لتعزيز سياسة الفصل العنصرى وتكثيف سياسة القمع ضد شعب جنوب افريقيا . وكان هذا نتيجة للقانون الذى أصدرته جنوب افريقيا سنة ١٩٠٩ ، والذى وضع السلطة في جنوب افريقيا في أيدى أقلية بيضاء وحرم الاغلبية الافريقية من حقوقها الاساسية .

ومنذ ١٩٤٨ ، واضفاء الطابع المؤسسي على الفصل العنصرى يمضي قدما عن طريق نصوص تشريعية اخرى ، منها قانون مناطق المجموعات الذى أوجد العزل في مواقع العمل والاقامة ، وقانون تسجيل السكان الذى قسّم السكان الى طوائف عرقية ، وقانون البانتوستانات الذى يتم بمقتضاه القاء السود في بانتوستانات ، وقانون حظر التداخل السياسي الذى يحظر انشاء الاحزاب السياسية المتعددة الاجناس ، وقانون تصاريح المرور ، وكذلك الاستفتاء المزعوم لعام ١٩٦١ بشأن جمهورية البيض .

يتضح من ذلك أن هذا الدستور الجديد ليس سوى حلقة في سلسلة طويلة تهدف الى تعزيز نظام الفصل العنصرى وادامة سيطرة الاقلية البيضاء .

ان ايديولوجية نظام بريتوريا تجعلنا لا نتوقع امكان حمل حكام ذلك النظام على اجراء حوار بنّاء من شأنه أن يؤدى الى احداث تغيير في هذه البنيات التي عفا عليها الزمن . وان التمسك بأى وهم بشأن احداث أى تغيير داخلي في ذلك البلد عن طريق الحوار ، دون التخلي عن الايديولوجية العنصرية ذاتها ، لن يكون سوى موقف سلبي ، ولن يؤدى الا الى ترسيخ هياكل القمع.

وهذا هو الاطار ، الذى ينبغي ان ننظر فيه الى التغييرات الدستورية الاخيرة التي ادخلتها بريتوريا . ففي ظل الايديولوجية الراهنة لا يمكن في نظر السيد بوتها شأنه شأن من سبقوه ، أن تقوم لجنوب افريقيا قائمة دون السيطرة الكاملة للبيض .

هل نحن بحاجة الى الرجوع الى كلمات هؤلاء القادة ، ومنهم السيـــد فيرفـود لكي نقتنع بأن نظام الفصل العنصرى يمثل الانفراد باحتكار السلطة ؟ان السيد فيرفـــود يقول :

" اننا نريد أن تظل جنوب افريقيا بيضاء ، وأن بقاءها بيضاء لا يعـــني الا شيئا واحدا ، وهو أن نضمن الغلبة للبيض ، وأن نضمن لهم ليس فقط قيـــادة البلاد وتوجيهها بل أيضا السيطرة والتفوق فيها " .

هل يجب أن نسترشد بما قاله السيد فورستر لكي نقتنع بأن الفصل العنصـرى انما يعني السيطرة السياسية ؟ لقد قال :

" نحن في حاجة الى السود لأنهم يعملون من أجلنا ، ولكن عملهم مـــن أجلنا لن يسمح لهم قط بالمطالبة بحقوق سياسية الآن ، أو في المستقبل ، أو تحت أى ظرف من الظروف " .

وأخيرا ،قال بوتها نفسه :

" ان جمهورية جنوب افريقيا دولة بيضاء أما السود فانهم ينتمون الى جنسية أخرى . . . جنسية أوطانهم الخاصة بهم " .

ومن ثم فان الفصل العنصرى كنظرية تفوق عنصرى واحتكار للسلطة ، يتجاوز كـــل مفاهيم السيطرة والعنصرية التي مارستها عبر تاريخ البشرية نظم أخرى .

وفي النشرة الايديولوجية " ساوث افريكان " (١٩٧٧) ورد ما يلي :

" في القرن التاسع عشر دخل السكان السود في دائرة نفوذ البيض الـذين شعروا بأن من واجبهم أن ينتهجوا ازاءهم سياسة وصاية مسؤولة " .

وتواصل النشرة الحديث عن التراث التاريخي بل وعن الرسالة السماوية التي يدعـون أن الكتب المقدسة قد كلفت بها الجنس الأبيض في جنوب افريقيا لكي يضطلع " بواجب مقـدس في توجيه وتحضير السكان السود " نتيجة لهذا لا يمكن أن يكون للسكان السود أية سلطـة تمس الجنس الأبيض . وهناك التشريع الراهن الذى اعتمد في عام ١٩٢٧ الخاص بقانـــون الاخلاق والذى بموجبه تم تقديم ١٦٩ شخصا من جنوب افريقيا الى المحاكم بتهم تتعلـــق " بالخروج على الاخلاق " في ١٩٨٣ .

وبالاضافة الى هذا ، فان هذه الرسالة السماوية تجعل من أراضي جنوب افريقيا بأسرها أرضا موعودة ومن ثم يمكن الاستيلاء على أى جزء من هذه الأراضي حسب هوى حكام نظام الفصل العنصرى .

ان هذه الايديولوجية العنصرية للفصل العنصرى لا يمكن تعديلها أو أن تصبح مقبولة بموجب تعديلات تهدف الى الابقاء على مفاهيمها . ان الشعب المقهود في جنوب افريقيا الذى حارب من أجل هويته والذى أصبح غريبا في بلده قد فهم مغزى هذه " الاصلاحات الدستورية " وأدانها ادانة مطلقة ، كما تثبت ذلك المظاهرات الراهنة في جامعة ويسترن كيب .

ان افريقيا التي تعتبر أن الفصل العنصرى اهانة لكرامة شعوبها كافة قد أدانت بقوة أيضا هذا الدستور المزعوم . وفي بيان صدر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، أعلنت منظمة الوحدة الافريقية ما يلي :

" حتى لا ينخدع المجتمع الدولي بالأحداث الجارية في جنوب افريقيا ، فان منظمة الوحدة الافريقية تود أن تذكر جميع الشعوب المحبة للعدالة والتي تؤمن بمبدأ المساواة بين الأفراد بأن الاستفتاء والاقتراحات المزعومة ليست الا مناورة دستورية تهدف الى تضليل المجتمع الدولي كما تهدف أيضا في واقع الأمر الى استمرار نظام الفصل العنصرى . لهذا فان منظمة الوحدة الافريقية تدين بقوة وترفض هذه الاصلاحات المزعومة " . وأعلنت حركة عدم الانحياز من جانبها في مؤتمر قمة نيودلهي في عام ١٩٨٣ : " ادانتها المطلقة لهذه الاجراءات الجديدة التي تهدف الى تقسيم الشعب المقهور في جنوب افريقيا وتعزز نظام الفصل العنصرى وتعمل على استمرار حكم الأقلية البيضاء وتعزيزه " . (S/15675 ، ص ١٩)

وان المجتمع الدولي بروح من التضامن أيضا شجب الفصل العنصرى باعتباره جريمة ضد الانسانية وأعرب عن رأيه بوضوح في القرار ٣٨/١١ الصادر عن الجمعية العامة بالاجماع والذى يعلن :

" ان ما يسمى " المقترحات الدستورية " يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وان نتائج الاستفتاء لا شرعية لها على الاطلاق ، وان انفاذ " الدستور " المقترح سيزيد حتما من خطورة التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأكمله " . (قرار الجمعية العامة ٣٨/١١ ، الفقرة ١)

ان الفصل العنصرى لا يمكن أن يتم تعديله ولكن يجب استئصاله بالكامل . ومن الضرورى أن يواصل المجتمع الدولي ضغطه على نظام بريتوريا لكي تعود الحقوق المشروعة لشعب جنوب افريقيا .

وان مجموعة الدول الافريقية مقتنعة بأن مجلس الأمن على غرار الجمعية العامة سوف يرفض الدستور المزعوم كما يرفض أيضا نتائج استفتاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ لأنه يتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

ان مجلس الأمن الذى يعتبر حارسا للسلم والأمن الدوليين يجب عليه أن يعلن بوضوح لنظام حكم بريتوريا أن تنفيذ هذا الدستور من خلال انتخابات مزيفة سوف يزيد حتما التوتر والنزاع في جنوب افريقيا ذاتها وفي الجنوب الافريقي بأسره .

ان هذا الدستور المزعوم يجب أن يرفض بطريقة قوية لأنه يبقي على هيكل الفصل العنصرى ذاته ويضفي الطابع المؤسسي على عزل ٢٤ مليون من السود في وطنهم .

ان استئصال الفصل العنصرى بالكامل واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى على أساس ممارسة جميع البالغين لحق التصويت في جنوب افريقيا الموحدة وغير المقسمة ، هو وحده الذى يمكن أن يؤدى الى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة السائدة في هذا الجزء من قارتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس اسمحوا لي في مستهل بياني أن أتوجه اليكم بالتهنئة بمناسبة توليكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر . ويسعدنا أن نرى ممثلا من بلد صديق وغير منحاز

يشغل منصب الرئيس . وان المشاعر السامية التي أعربتم عنها في بيانكم صباح اليوم باسم بوركينا فاصو حكومة وشعبا لا تنبئ فحسب عن تفاني بلدكم في تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة ولكنها سوف تكون مبعث الهام لنا في أعمالنا في هذا المجلس .

ولكوني قد أتيحت لي الفرصة للعمل معكم عن قرب ، فقد أعجبت بصفاتكم الشخصية البارزة ومهارتكم الدبلوماسية ، وانه لمن حسن التوفيق أن تجرى المناقشة الحالية في مجلس الأمن تحت رئاسة افريقي بارز مثلكم ، لأن الفصل العنصرى لا يعتبر مسألة ملتهبة ومثيرة للمشاعر والألم في أى مكان أكثر مما هو في افريقيا . ولا يساورني أى شك في أن المجلس ، تحت قيادتكم وحكمتكم السياسية ، سوف يتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته بطريقة فعالة ومفيدة .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم تقديرنا الخاص للسفيرة كيرك باتريك ، ممثلة الولايات المتحدة الامريكية ، للطريقة الوقورة الفعالة التي أدارت بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه .

ان الفصل العنصرى مسألة تتجاوز الحدود الاقليمية أو الجغرافية . ولا شك أن الشعب المقهور في جنوب افريقيا وناميبيا يشعر بوطأة هذه السياسة البغيضة . ولا شك أيضا أن القارة الافريقية بأسرها تناضل ضده وتكافح لاستئصال هذا البلاء من ترابها . ومع ذلك ، فان الفصل العنصرى ، في المحك النهائي وحكم طبيعته ذاتها ، يعد جريمة ضد جميع البشر ، وهو يمثل تحديا للمفاهيم العالمية لكرامة البشر والمساواة بينهم . وكما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق ، فان الفصل العنصرى جريمة ضد البشرية وتهديد للسلم والأمن الدوليين .

ان مجلس الأمن يجتمع اليوم وهو يواجه بموقف خطير . ان عقودا من المحاولات والقرارات والمقررات التي لا تحصى ، الصادرة عن الأمم المتحدة ، ومن صرخات الانسانية الغاضبة ، لم تنجح في جعل جنوب افريقيا تتخلى عن سياستها العنصرية المؤسسية ، وهي سياسة بالية ومقززة للنفس في العصر الحاضر . ان بريتوريا ، بطبيعتها المتعجرفة وازدرائها لارادة المجتمع الدولي ، أصرت على سياستها للفصل العنصرى - بل وعززتها في الحقيقة - ليس فقط في جنوب افريقيا نفسها ، وانما أيضا في ناميبيا التي يستمر النظام العنصرى في احتلاله غير المشروع لها . وفي نفس الوقت يسعى نظام بريتوريا ، بذكاء شيطاني ، الى اعطاء انطباع بأن سياسته تسير في اتجاه أكثر تحررا واستنارة وأن التغيير السلمي وشيك الحدوث في جنوب افريقيا . وهذا النوع من الدعاية وجد صدى له في عواصم

بعض أصدقاء وحلفاء جنوب افريقيا . ومما يثير بالغ أسفنا وانزعاجنا أن تبذل الجهود الآن لحماية جنوب افريقيا من العزل الدولي ، بل وحتى لتشجيعها في سلوكها .

وبالنسبة لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، فان الموقف اليوم ليس مختلفا عما كان . فأقلية السكان تجني كل المكاسب الناجمة عن وضعها المحصن والمميز . ولا تزال الأغلبية الساحقة تعاني الاذلال والاهانة والفقر ، وتحرم من أغلب الحقوق الأساسية ، وتقمع في ظل نظام عسكري وبوليسي مرعب. ان الظروف البغيضة التي يعيش في ظلها السكان الأفارقة الأصليون في جنوب افريقيا معروفة للجميع ولا حاجة الى اعادة سردها . ومصير الشعب في ناميبيا ليس أفضل من ذلك .

ان ما يسمى المقترحات الدستورية لنظام جنوب افريقيا ، والتي أعلنت بوصفها " اصلاحات دستورية " أثارت لدى المجتمع الدولي رد الفعل القوى الذى تستحقه . ان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، عبروا في مؤتمر قمتهم السابع ، الذى عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، عما يلي :

" ولاحظ المؤتمر مع السخط ادخال نظام جنوب افريقيا لما يسمى بالاصلاحات الدستورية ، وأدان دون تحفظ هذا العمل بوصفه حيلة أخرى لتفريق شعب جنوب افريقيا المقهور ولتثبيت الفصل العنصرى وحكم الأقلية البيضاء والابقاء عليهما "

(S/15675 ، الفقرة ٥٥) .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، فور اقرار هيئة الناخبين المكونة من البيض وحدهم في جنوب افريقيا لما يسمى بالاصلاحات الدستورية ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٨/١١ ، معلنة فيه ، ضمن أمور أخرى ، أن الاقتراحات التي تسمى بالدستورية تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن نتائج الاستفتاء ليست لها شرعية من أى نوع كانت . لقد رفضت الجمعية العامة ما يسمى بالاقتراحات الدستورية وجميع المناورات الماكرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية لجنوب افريقيا لترسيخ حكم الأقلية البيضاء والفصل العنصرى . وأعلنت الجمعية العامة أيضا انه لا يمكن تحقيق حل عادل ودائم للموقف المتفجر في جنوب افريقيا الا بالاستئصال الكامل للفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى على

أساس حكم الأغلبية ، عن طريق ممارسة البالغين في الشعب بأسره ممارسة كاملة وحرة لحق الاقتراع وذلك في جنوب افريقيا متحدة وغير مجزأة .

ان جنوب افريقيا ، متحدية رد الفعل الدولي القوى ازاء ما يسمى بالاقتراحات الدستورية ، مضت في خططها وأعلنت أن الانتخابات المنفصلة المزعومة سوف تجرى في ٢٢ و ٢٨ آب/أغسطس لتشكيل مجلسين لما يسمى بالشعب الملون والشعب المنحدر من أصل آسيوى . وعشية هذه الأحداث الخطيرة التي توشك أن تقع يعقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن . ونأمل أن يقوم المجلس بتوجيه رسالة قوية تكبح جماح حكومة جنوب افريقيا . ونحن نأمل أيضا في أن يكون الاجراء الذى يتخذه المجلس مشجعا للشعب المعني في جنوب افريقيا على ألا يشارك في هذه الانتخابات الزائفة .

ان موقف حكومة وشعب الهند بشأن مسألة الفصل العنصرى واضح ومتسق ولا لبس فيه . انكم تتذكرون أن أب أمتنا ، المهاتما غاندى ، بدأ حملته المقدسة ضد الطغيان والظلم في جنوب افريقيا وليس في الهند . وكانت الهند أول بلد يثير مسألة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا في الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ، وهي نفس السنة التي أصبحنا فيها أول بلد يفرض عقوبات طوعية شاملة ضد جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بما يسمى بالاقتراحات الدستورية و "الانتخابات" وشيكة الوقوع ، فان موقف الهند واضح . اننا نعتقد أن "الانتخابات" المقرر أن تجرى في نهاية هذا الشهر ليست الا قناعا لتضليل الرأى العام العالمي بكامله . ووراء هذه الانتخابات يكمن الهدف الخبيث الرامي الى التفرقة بين "الملونين" والجماعات الآسيوية من جهة والأغلبية السوداء من جهة أخرى . ومن الواضح تماما أن الهدف من هذه الممارسة هو كسب النظام العنصرى ميزة تكتيكية باضعاف المقاومة ضد الفصل العنصرى في الخارج ، وبذلك يقل الضغط من أجل العزل السياسي وسحب الاستثمارات الاقتصادية . ان الهدف النهائي من هذه المهزلة هو ، دون شك ، توطيد الفصل العنصرى تحت ستار اصلاحه . ونحن نعتقد - كما قالت السيدة انديرا غاندى ، رئيسة وزرائنا - "ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه

وينبغي انهاؤه " . اننا نرحب بالمعارضة الواسعة والمتحدة ، داخل جنوب افريقيا ، للمناورات " الدستورية " التي تقوم بها بريتوريا . ونحن على يقين من أن شعب جنوب افريقيا ككل لن يخدع بها ، ونحن نعارضها بقوة .

ان المجتمع الدولي لن يخدع بمحاولات جنوب افريقيا الحالية ارتداء زى مختلف . ان زيارة رئيس وزراء النظام العنصرى للعديد من البلدان الاوروبية الغربية ، وما يسمى بالانتخابات المقرر أن تجرى في نهاية هذا الشهر ليسا الا جزءا من هذه الاستراتيجية الجديدة التي تهدف الى الحصول على الاحترام الدولي . ومن دواعي السخرية في عصرنا أن بعض البلدان الغنية والصناعية ، التي تعلن تأييدها لقضية حقوق الانسان والمساواة والعدالة في أجزاء أخرى من العالم ، لا تزال تتعاون مع نظام بريتوريا العنصرى في ميادين مختلفة ، الأمر الذى يشجع ذلك النظام على أن يدوس على حقوق وكرامة أغلبية السكان المحرومة ، ويساعده في مقاومة ضغط عزلته الدولية .

ان سياسة الفصل العنصرى هي أساس جميع المشاكل التي ما فتئت تعاني منها جنوب افريقيا ومنطقة الجنوب الافريقي منذ عقود كثيرة . وقد اعتبرت جريمة ضد الانسانية . انها تشكل أسوأ نوع من انواع العنف ضد كرامة الانسان . انها القوة المحركة لاستمرار عبودية شعب ناميبيا . وفي المنطقة ، كانت هذه السياسة مسؤولة عن استمرار التوتر والنزاع والأساس الذى قامت عليه اعمال العدوان المتكررة من جانب جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المستقلة . ويشكل الفصل العنصرى خطرا واضحا على السلم والأمن الدوليين . وأية محاولة لترسيخ هذا النظام من شأنها ان تؤدى بالضرورة الى تفاقم هذا الخطر . وينبغي لمجلس الأمن ان يتذكر ذلك دائما وان ينبه العالم اليه .

وفي الختام ، اود ان اتلو على المجلس رسالة خاصة من رئيسة وزراء الهند ورئيسة حركة بلدان عدم الانحياز السيدة انديرا غاندى :

" ان الدستور الجديد الذى طرحته جنوب افريقيا للانتخاب يرمي الى ترسيخ الاحتيال على شعب جنوب افريقيا وعلى روح الحرية ذاتها . ان مستويات الحقوق المدنية المقترحة مستويات فيها اساءة لكرامة غير البيض ، واداسة لعبودية الاغلبية في جنوب افريقيا .

" ان حركة عدم الانحياز تقف برمتها الى جانب شعب جنوب افريقيا في نضاله من اجل حقوق الانسان . واحث جميع افراد الشعب في جنوب افريقيا ، وبخاصة مجتمعات السود والملونين والآسيويين ، على المعارضة الشديدة للانتخابات التي لا ترمي الا الى تفتيت واضعاف الكفاح ضد الفصل العنصرى المقيت " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهتها الي .

السيد شاكر (مصر) : أود في البداية ان أهنئكم على رئاستكم للمجلس خلال شهر آب/اغسطس . انه لمصدر اعزاز وفخر لنا ان نجدكم ، وانتم تمثلون دولة افريقية شقيقة نعتز باخوتها وصداقتها ، تقودون اعمالنا بما نعرفه عنكم من مهارة دبلوماسية وخبرة واسعة

بالشؤون الدولية . ونتمنى لكم التوفيق والسداد في ادارة اعمال هذا المجلس في صدد هذا الموضوع الهام المطروح عليه .

اود ايضا ان اتوجه بالشكر الى رئيسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه الماضي ، السفيرة جين كيركباتريك ممثلة الولايات المتحدة على ما ابدته خلال فترة رئاستها من حكمة وقدرة على تصريف امور المجلس دون حاجة الى دعوته للانعقاد رسميا .

لقد سبق للجمعية العامة ان ناقشت في دورتها الماضية ما كان يسمى آنذاك " بالمقترحات الدستورية " التي طرحتها حكومة جنوب افريقيا بهدف منح من يسميهم ذلك النظام بالملونين واولئك الذين هم من اصل آسيوي مشاركة محدودة في الحياة البرلمانية في جنوب افريقيا . وأصدرت الجمعية العامة وقتئذ قرارها ٣٨/١١ بتاريخ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ الذي اظهر بجلاء ان المجتمع الدولي يعتبر هذه المقترحات مجرد حلقة جديدة في جهود نظام بريتوريا من اجل تقنين وتكريس سياسة الفصل العنصري وتعميقها .

ومن هنا كانت ادانة الجمعية العامة في قرارها المذكور لهذه التعديلات المزعومة ، ورفضها لها على اساس انها تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وانها مجرد مناورة اخرى لتقوية حكم الأقلية البيضاء ونظام الفصل العنصري (ابارتايد) . وقد دعت الجمعية العامة كل دول العالم الى اتخاذ الاجراءات المناسبة ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، لمساعدة شعب جنوب افريقيا المقهور في كفاحه المشروع من اجل الوصول الى تحقيق مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

كما طالب القرار مجلس الأمن بأن يبحث بصورة عاجلة الآثار التي ستترتب على هذه " التعديلات الدستورية " المزعومة ، وبأن يتخذ الاجراءات اللازمة طبقا للميثاق من اجل منع زيادة تدهور الوضع في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي ككل .

وكما هو معروف ، فقد صدر قرار الجمعية العامة هذا بدون معارضة اى دولة . ولكن جنوب افريقيا ، كما عودتنا دائما ، لم تلق بالا الى ارادة المجتمع الدولي بل استمرت في مخططاتها . وها هي الان تعد لانتخابات تتم في اواخر هذا الشهر على اساس هذه

التعديلات المزعومة ، التي تمت الموافقة عليها في استفتاء قاصر على السكان البيض ، وذلك رغما عما بدا واضحا من رفض من يسميهم النظام بالملونيين وأولئك الذين هم من اصل اسيوي لهذه التعديلات .

ان بحث مجلس الأمن لهذا الموضوع اليوم يمثل لمصر أهمية خاصة ، فهو من جهة يبين ان المجتمع الدولي ما زال مصرا على رفضه للتعديلات الدستورية المزعومة في جنوب افريقيا ، وكذلك رفض كل ما يترتب عليها من نتائج واجراءات ، وان اصرار نظام بريتوريا على المضي في مخططاته لن ينجح في التخفيف من معارضة المجتمع الدولي للسياسة العنصرية لهذا النظام ولمناوراته العديدة من اجل تطبيقها . ومن جهة اخرى ، فان اجتماع اليوم يمثل ايضا استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها المشار اليه اعلاه بأن يقوم مجلس الأمن بالنظر في هذا الموضوع . وكان موقف مصر دائما - وهو ما اعربت عنه ايضا عند انضمامها لعضوية مجلس الامن - انه يجب على هذا المجلس ان يبحث فيما توصي الجمعية العامة بعرضه عليه من قضايا ومسائل مختلفة .

ان حكومة جنوب افريقيا تحاول ان تقدم هذه التعديلات الدستورية للعالم على اساس انها " اصلاحات " والتساؤل هنا هو : هل يعدل اصلاح نظام يوزع الحقوق والواجبات بين السكان ويقسم البشر الى سادة ومسودين على اساس معيار اساسي وحيد هو لون البشرة ؟ وما اذا كانت سوداء او بيضاء او سمراء او خليطا من هذا وذاك . هل يعدل اصلاح نظام يسلب حقوق المواطن من اكثر من ٧٠ في المائة من السكان ، اصحاب الارض الأصليين ، ويخصص لهم ١٧ في المائة من مساحة الارض ليعيشوا عليها سجناء في وطنهم ، او كما اسماهم احد الكتّاب في مقال حديث بمجلة " نيويورك تايمز " بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ بانهم منفيون في ارضهم ، هذا بينما تعيش الأقلية حرة في الجزء الباقي .

هل يعدل اصلاح نظام تفقد بمقتضاه غالبية سكانه انسانيتها لتتحول الى مجرد رقم على تصريح للمرور اذا فقده صاحبه فقد معه شخصيته وحقوقه ، رغما عن ضآلة هذه الحقوق .

وهنا ايضا اود ان اشير الى العذاب والمهانة اللذين يتعرض لهما المواطن الأسود في ١٨ شارع البرت بمدينة جوهانسبرج للحصول على الوثيقة التي اشرت اليها وما يلحقها من اجراءات اخرى حتى يتمكن من العمل في المدن ، وهو ما تناوله المقال الذى اشرت اليه آنفا .

هل يعقل اصلاح نظام تتحول فيه الغالبية المطحونة الى مجرد اداة أخرى من أدوات يتم نقلها من مكان الى آخر حسب المقتضيات الاقتصادية وبهدف أوحد هو تحقيق أقصى ربح للاقلية المسيطرة .

ان نظام الفصل العنصرى غير قابل للاصلاح أو التعديل ، والخيار الوحيد هو ازالته تماما .

لقد أوضح المسؤولون في جنوب افريقيا - مخترعو نظام الفصل العنصرى - حقيقة هذه التعديلات الدستورية المزعومة عندما أكدوا مرارا ، عند مناقشتها في البرلمان الابيض، على أن الدستور الجديد سيحافظ على السيطرة البيضاء ، وانه لا يمثل خطوة في اتجاه التكامل بين الاجناس، وان القانون الخاص بالمناطق المخصصة للمجموعات المختلفة سيظل قائما ، وسيتم تطبيقه بالقوة اذا ما دعت الضرورة الى ذلك . وان المجالس التشريعية الثلاثة التي ابتدعها نظام بريتوريا لن تمثل فيها الغالبية السوداء التي يمكنها فقط ممارسة حقوقها المحدودة في البانتوستانات التي يخصصها لها النظام العنصرى .

ولم توافق الاقلية البيضاء على التعديلات الدستورية المزعومة الا بعد هذه التأكيدات وغيرها مما نشرته صحافة جنوب افريقيا في ذلك الوقت . هل ما زلنا بعد ذلك في حاجة الى تأكيدات أو أدلة بشأن طبيعة هذه التعديلات المزعومة؟

تتمثل الخطورة الخاصة لهذه التعديلات الدستورية في جنوب افريقيا ، وما سيترتب عليها من انتخابات تتم بعد ايام قليلة، في انها ، الى جانب كونها حلقة جديدة في عملية تقنين نظام الفصل العنصرى وتقويته ، تمثل ايضا محاولة من جانب نظام جنوب افريقيا لخلق الانشقاق وبث الفرقة في جبهة المعارضين لسياسة هذا النظام في الداخل ، التي تتكون اساسا من الغالبية السوداء ومن يصنفهم النظام بأنهم ملونون أو من أصل آسيوى . كذلك فان هذا النظام يهدف من هذه التعديلات الى خداع الرأى العام العالمي ، محاولا اضفاء شيء من الاعتدال على سياسة الفصل العنصرى اللاانسانية للخروج من عزلته الدولية. ولكننا كلنا ثقة في ان اهداف نظام جنوب افريقيا ومساعيه ، سواء الداخلية منها أو الخارجية، ستبوء بالفشل ، فالغالبية المطحونة في الداخل على علم ودراية تامة بالاعيب

النظام ومخططاته ، كما تدرك من واقع نضالها المستمر أن الوسيلة الوحيدة أمامها للقضاء على نظام الفصل العنصري واقامة دولة ديمقراطية انسانية في جنوب افريقيا هي مواجهة النظام القائم بجبهة متحدة متماسكة . ومن ناحية أخرى ، فان الرأي العام العالمي قد أصبح على درجة من النضج والوعي بحيث لن يخدعه ابدا مثل هذه القناع الجديد الذي لن يفلح في تغطية الوجه القبيح لنظام الفصل العنصري .

ان عيون العالم أجمع والقارة الافريقية والملايين من شعب جنوب افريقيا المطحون تترقب مداولاتنا وما سينتج عنها باعتبار هذا المجلس ممثلا للضمير الانساني في امر يمثل عبئا ثقيلا على هذا الضمير .

وكلنا امل في ان يكون قرار المجلس انعكاسا صادقا لما تحس به الغالبية العظمى من افراد المجتمع الانساني من استنكار لسياسة الفصل العنصري في اية صورة من صورها ، ورفض اى اجراء يكون من شأنه تكريس هذه السياسة وتقنينها . وليكن هذا القرار تعبيرا واضحا عن ان ضمير الانسانية قد اصبح لا يطيق صبرا على وصمة الفصل العنصري التي تهزنا جميعا من الاعماق .

وختاما ، ليكن قرارنا هنا مؤشرا واضحا للعالم أجمع وللشعب المطحون في جنوب افريقيا بوجه خاص، على أن هذا المجلس اهل للثقة التي يضعها العالم فيه وقادر على التعبير عن امانيه ومشاعره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل جنوب افريقيا . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم اليكم باسم وفد جنوب افريقيا بأطيب التهاني على تسنمكم منصب الرئاسة لشهر آب/اغسطس .

ان هذه المناقشة لم يكن لها مبرر على الاطلاق ، اذ انها تتعلق بترتيبات دستورية داخل جمهورية جنوب افريقيا . ومن الواضح ان هذه مسألة داخلية . ومن هنا ، ووفقا للغة الميثاق الواضحة والصريحة، فان هذه المناقشة تخرج عن نطاق اختصاص هذه الهيئة وأية هيئة اخرى في الامم المتحدة .

وفي الحقيقة ان طلب اجراء هذه المناقشة لا ينم الا عن الطبيعة غير المسؤولة للحملة المعادية لجنوب افريقيا في الامم المتحدة كما دللت عليها مرة اخرى صباح هذا اليوم البيانات الرياضية التي ادلى بها ممثلو الجزائر ومصر والهند . ان المروجين لهذه الحملة يقلقهم انهم اصبحوا في خسران مستمر . فقد دبت الفوضى في صفوفهم نتيجة المنجزات التي سجلتها حكومة جنوب افريقيا ، وهم يسعون الآن الى التجمع من جديد عن طريق اجتماع مجلس الأمن هذا المخالف للاصول . ان من يخرقون باستمرار القواعد الاساسية لهذه المنظمة لن يقتنعوا بالحجج المنطقية . فالتعصب لا يجنح الى الاذعان الى المنطق ، وعلى مر عقود من الزمن نرى التعصب ضد جنوب افريقيا قد ترسخ واكتسب طابعا مؤسسيا هنا في الامم المتحدة .

هل يفهم من هذا الاجتماع ان مجلس الأمن يعتزم من الآن فصاعدا أن يبدي رأيه في دساتير الدول الاعضاء الاخرى ، أم أن هذه المناقشة هي مجرد مظهر جديد من مظاهر المنطق المعوج لأعضاء معينين في هذه المنظمة لا يريدون الوقوف عند حد في مواصلتهم حملة الانتقام ضد جنوب افريقيا ، بل هم يمضون في ذلك حتى الى حد الانتهاك الصارخ لدستور هذه المنظمة؟

بأى سلطة تفترض أغلبية أعضاء الامم المتحدة أن من حقها أن تتكلم عن موضوع الدساتير ؟

ان الدساتير الموروثة والمصنوعة قد تم تمزيقها ببساطة ووضعها جانبا في دولة تلو الأخرى من هذه الدول . ومرة بعد أخرى تولت السلطة دكتاتوريات سياسية وعسكرية ولم يكن للشعب أى رأى على الاطلاق في هذه المسألة . ان الانقلابات تحدث بشكل منتظم حتى ان دارسي الشؤون الدولية لم يعد في وسعهم حساب عددها .

ان مشكلات الحكم والعلاقات الدولية تعقدت بشكل كبير بسبب تطوران حدثا خلال الجيل الماضي ، وأحد هذه التطورات هو بطبيعة الحال تصفية الاستعمار. فمنذ الحرب العالمية الثانية ظهرت الى الوجود أكثر من مائة دولة جديدة . وقد ورثت هذه الدول دساتير وضعتها دول استعمارية بعيدة في ظروف مختلفة تماما وظلت تلك الدول في حدود وضعت بشكل تعسفي عاجزة عن ان تقف على اقدامها في الظروف الصعبة للعالم التنافسي الحديث . ولهذا فانها خاضت الى حد كبير معركة كبيرة خاسرة من اجل الاتفاق والاستقرار والاستمرارية والتقدم . ان محاولات البلدان الصناعية لمساعدة تلك البلدان تعتبر بشكل واسع اليوم ، فكرة خاطئة وانها طبقت تطبيقا خاطئا والمسافة بين البلدان المصنعة وغير المصنعة في العالم تزداد بصفة مستمرة .

اما التعقيد الثاني فهو المشكلة القائمة في جميع دوائر العالم اليوم ، والخاصة بحكم المجتمعات المتعددة . لقد اوضحت بحوث الامم المتحدة ذاتها حدة هذه المشكلة . ففي ١٩٧٤ على سبيل المثال فان ندوة الامم المتحدة الخاصة بحماية الحقوق الانسانية للأقليات الوطنية والعرقية وغيرها والتي انعقدت في يوغوسلافيا وصلت الى نتيجة مفادها ان الاستيعاب:

" يجب ألا يفرض على أى أقلية ، لأنها عملية ينبغي أن تعتمد على حرية الارادة . . . " انها " تضمنت سلسلة من تدابير القسر المباشر وغير المباشر بغية حرمان الاقليات من حقوق المواطنة ، وانكار حقوق الافراد في أن تكون لهم شخصيتهم الخاصة . . . ومن هذا المنطلق يمكن أن تعتبر شيئا قريبا من ابادة الجنس" .

هذه النتائج اقتبست في عام ١٩٧٩ في دراسة للامم المتحدة بشأن حقوق الاشخاص الذين ينتمون الى اقليات عرقية ودينية ولغوية . واعترفت هذه الدراسة بأنه :

" في كل البلدان التي جرى مسحها تقريبا فان المجموعات العرقية والدينية واللغوية أبدت رغبتها في المحافظة على خصائصها وتقاليدها بصرف النظر عن طول الأمد الذى عاشته في ظل ثقافة اخرى " .

لا أظن أنه من الضرورى ان استمر في هذا الحديث ، فتلك الحقائق مقبولة على نطاق عالمي ولكن الامم المتحدة لم تتوفر لها الشجاعة لكي تقبل الحقائق الصعبة القائمة في كثير من اجزاء العالم .

ان جنوب افريقيا ، ترفض رفضا قاطعا أية محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية ولن تتأثر على الاطلاق بالاجراءات الهزلية التي تجرى هنا اليوم . ومع ذلك ومن أجل الحكومات التي لديها اهتمام حقيقي بالسلم والاستقرار والتقدم في منطقة الجنوب الافريقي سوف أقدم خطوطا عريضة موجزة للتطورات الدستورية التي تجرى في جنوب افريقيا والفرضيات التي استندت اليها .

ان جنوب افريقيا تسعى مخلصة الى معالجة التعقيدات والحقائق في هذا الجزء من القارة والتحديات التي يفرضها تنوعنا . وهي تفعل ذلك ليس لأن لديها بصيرة غير عادية أو حكمة سياسية ، ولكن ببساطة بسبب ثلاثة قرون من الخبرة فيما يمكن ان يعتبر أعقد المجتمعات على وجه الأرض ، مجتمع يتكون من اقليات ، من البيض ، والسمر ، ومن اناس من أصل آسيوى ومن شعوب سوداء مختلفة من مسيحيين وهندوس ومسلمين ووثنيين من شعوب من العالم الأول ومن العالم الثالث، ولكنهم جميعا بشر من حقهم ان يعترف بكرامتهم الانسانية .

انه من قبيل التشويه الفظيع أن يزعم أن السود قد أبعدوا عن العملية السياسية .

وسواء أحب المجلس هذا أم لا ، فان نسبة مئوية كبيرة من الشعوب السوداء في جنوب افريقيا قد اختارت الاستقلال السياسي منذ سنوات . ولقد كان ذلك أوضح مظهر

ممكن لحقهم في تقرير المصير، واليوم هناك اربع دول سوداء مستقلة، سواء اعترف بها العالم أم لا. ولقد آن الأوان أن ندخل في الاطار العام للتنمية المتعددة الجنسيات والتعايش التعاوني، الملونين والشعوب الهندية على نحو سليم في عملية صنع القرار. ان النهج الذى يتبع في حالة هؤلاء لابد أن يكون بالضرورة مختلفا نتيجة للظروف التاريخية والثقافية المختلفة السائدة.

في ١٩٧٦ وهو نفس العام الذى استقلت فيه أول أمة سوداء، أصدرت لجنة جرى تعيينها لتقصي حالة الشعب الملون، تقريرها. وكان احد النتائج الاساسية التي انتهت اليها اللجنة أنه لا يمكن ان يوجد حل لهذه الشعوب الملونة في اطار الاوطان أو نظام وستمنستر. وقد انطبق ذلك بنفس القدر على المجتمع الآسيوى. وفي ١٩٨٠ انشئ مجلس رئاسي يتكون من البيض والملونين والآسيويين لكي يتقدم بتوصيات بشأن ترتيبات دستورية لهذه الطوائف الثلاث. وكان لأعضاء هذا المجلس في البداية، وجهات نظر مختلفة تماما ولكن بعد ١٥ شهرا من المفاوضات الصبورة خرجوا بمجموعة من المقترحات، شكلت في النهاية الأساس لقانون دستور جمهورية جنوب افريقيا. الذى اعتمده برلمان جنوب افريقيا في السنة الماضية.

ينص الدستور الجديد على انشاء برلمان من ثلاث مجالس، واحد للبيض وواحد للملونين وثالث للطوائف الهندية. وتختار مجموعة انتخابية من اعضاء المجالس الثلاث رئيسا تنفيذيا للدولة لمدة اقصاها خمس سنوات، ويتولى هذا الرئيس رئاسة مجلس الوزراء. ويقوم مجلس الوزراء بتنفيذ التشريعات العامة التي يصدرها البرلمان ككل، بعد أن يقبلها كل مجلس على حدة. ولم يوضع حتى الآن عدد محدد من الوزراء الذين يجرى اختيارهم من كل مجموعة سكانية وستكون الكفاءة هي الاعتبار الحاسم للتعيينات في مجلس الوزراء.

سوف يعالج كل مجلس مسائل طائفته بينما المسائل العامة سوف تقدم الى المجالس الثلاثة كلها . وهذا نظام يرمي الى القضاء على سياسة المواجهة التي تلتزم بها الاحزاب لمعارضة بعضها البعض . ان التاكيد سوف يكون على توافق الاراء ، وللمساعدة على تحقيق ذلك سوف تكون هناك لجان مشتركة مختارة ستمثل مرة اخرى الاحزاب الحاكمة والاحزاب غير الحاكمة لبحث مسائل ، مثل التمويل والعدالة والدفاع والشؤون الخارجية . ومن هنا ، فان اللجان سوف يكون بها اعضاء بيض ولونون وهنود . وسوف تكون مهمتهم مناقشة التشريعات التي يثور بالنسبة لها خلاف بين المجالس المختلفة . وسوف يكون الغرض من هذه المناقشات هو التوصل الى طريق لتعديل التشريعات المقترحة على نحو يجعلها مقبولة للاغلبية .

وبالاضافة الى ذلك ، سوف يكون هناك مجلس رئاسي يتصرف على نحو استشاري . ويعمل باعتباره الحكم النهائي في حالة فشل المجالس الثلاثة في الوصول الى اتفاق على تشريع معين . واذا ما حدثت حالة توقف او ركود ، فان رئيس الدولة قد يحيل الصيغ المختلفة لمشروع القانون الى المجلس الوزاري الذي يقرر ايها يصبح قانونا . وسوف يتكون المجلس الرئاسي من ستين عضوا ينتخب المجالس الثلاثة ٣٥ منهم ويعين الرئيس ٢٥ عضوا . وسوف تمثل احزاب المعارضة في مجلس الرئاسة.

هذا بايجاز يمثل الخطوط العريضة للاقتراحات الجديدة . وعموما ، فان بنية الدستور لها جانب عمودي وآخر افقي . فالسلطة السياسية يجرى نشرها على الطوائف المختلفة في البلاد من خلال مؤسسات تتمتع بالاستقلال الذاتي في الدول الوطنية الى السود ، والآن - من خلال البرلمان المكون من المجالس الثلاثة - الى المجموعات الملونة والهنود . وفي الوقت نفسه ، فان السلطة السياسية يجرى تفويضها من المستوى الاول الى الثالث من الحكومة (أى المجالس البلدية) ، ويجرى اصدار تشريعات تمنح الطوائف السوداء في المدن ذات الحجم المشابه سلطات حكم محلي كتلك الطبقة في مدن جوهانسبرج وكاب تاون ودوربان وبريتوريا .

لقد عين رئيس الوزراء في السنة الماضية لجنة خاصة في مجلس الوزراء لاجراء تحقيق بشأن حالة السود الذين يعيشون خارج الدول الوطنية المستقلة . ويتم هذا

التحقيق بالتشاور مع قادة الآراء المختلفة وممثليها . وهي مهمة نعلق عليها أكبر أهمية ونوليها الاولوية . وذلك مجال ينبغي ان يكون فيه ، وسوف يكون فيه ، تطور بناء في السنوات المقبلة . ان ما تسعى اليه حكومة جنوب افريقيا هو اقامة هياكل تتيح تحقيق الطموحات السياسية لجميع الشعوب في جنوب افريقيا ، وتحمي في الوقت نفسه حقوق جميع الاقليات . وفي شهر حزيران/يونيه الماضي وخلال زيارة قام بها رئيس الوزراء لاوروبا الغربية قال ما يلي :

" انني أعتقد اننا بصدد خلق اساس واقعي للتعايش السياسي المثمر في جنوب افريقيا . لا يزال امامنا شوط طويل نقطعه ولا يمكن لرجل دولة حكيم ان يعطيكم مشروعا سياسيا لكل الاوقات . ان محاولة وضع مثل هذا المشروع سوف تكون محاولة عقيمة لانها لا يمكن الا ان تستند الى حقائق اليوم . وان الشيء المؤكد هو اننا على طريق يؤدي الى توسيع نطاق الديمقراطية في جنوب افريقيا ، بعيدا عن سيطرة اية مجموعة، وان كل مجموعة تسيطر على حضارتها وقيمها الخاصة بها . وفي رأيي ، لدينا العناصر الاساسية لمجتمع مستقر سياسيا في جنوب افريقيا ، واعتقد ايضا ان هناك ارادة للنجاح من جانب جميع المعنيين .

ان الذي نفعله الآن هو اعتراف وتسليم بالحقائق والظروف السائدة في جنوب افريقيا . وبعد النضال الذي قام به شعبي ضد القوة الاستعمارية في الجنوب الافريقي عند بداية القرن الماضي ، فاننا ورثنا دستورا في عام ١٩١٠ قائما على أساس نموذج وستمنستر . وهذا الدستور لم ينص على أية حقوق سياسية او طموحات للشعوب السوداء والآسيوية في جنوب افريقيا . كما انه لم ينص الا على القليل بالنسبة للملونين . وأود أن تعرفوا ان الذي يحدث اليوم في جنوب افريقيا هو عملية تجزيء للسلطة كي تصل الى المستوى الثاني والثالث للحكومة في مناقشات مشتركة وتشاور في الامور التي تهم الجميع .

هذا أمر يستحق التنويه . اننا نعمل من أجل ايجاد نوع من الاتحاد الكونفدرالي نأمل أن يرضي الى حد بعيد طموحات شعوبنا أكثر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر . وهذا هو هدفنا " .

وعندما تتحقق هذه المهمة الضخمة سوف تكون هناك مهمة أخرى ، واخرى ، لان التقدم عملية مستمرة .

الا ان مقاصدنا واضحة جلية . فنحن نسعى الى إعمال الحقوق الاساسية ، وهي اتاحة الفرصة للرجال والنساء كي يكونوا مخلصين لانفسهم ولجنسهم ، وأن يأمنوا ضد سيطرة الاخرين عليهم . والاهداف الاكثر تحديدا يمكن تلخيصها على النحو التالي : أولا ، تقرير المصير ، مع التركيز على الافراد وليس على الارض وحدها ؛ ثانيا ، الاستقلال الذاتي لكل طائفة في ادارة شؤونها الخاصة بها والمشاركة في المسؤولية مع الاخرين في ادارة الامور المشتركة ؛ ثالثا ، تحقيق توزيع اقصى للسلطة حتى يمكن تشجيع الديمقراطية ، وكما قال رئيس الوزراء ، حتى يمكن للحكومة ان تكون أقرب الى الشعب ؛ رابعا ، القيام بتنمية اقتصادية منسقة وموسعة في البلد كله - وانشاء الكومنولث الذى اشرت اليه من قبل .

وهذه بالقطع محاولة مبدعة وجريئة من اجل التنظيم المنصف والواقعي لمجتمع بالغ التعقيد . وهي تستحق بالقطع تأييد الحكومات الديمقراطية - وان كانت لا تلقاه دائما ، فمن الزيف ان تدينها دكتاتوريات ودول الحزب الواحد ونظم من نوع أو آخر .

بينما معظم الدول الاعضاء في هذه المنظمة تواصل ترديها نحو التخلف الاقتصادى المتزايد ، وبينما شعوب في بلدان كثيرة من العالم أصبحت الان اكثر فقرا واكثر جوعا واقل صحة مما كانت عليه منذ خمسة وعشرين او ثلاثين عاما مضت ، فان التقدم الذى تحرزه شعوب جنوب افريقيا يمكن للجميع ان يروه . ووفقا لتقديرات يمكن الاعتماد عليها ، فانه سيموت خمسة ملايين طفل جوعا في افريقيا هذا العام .

لا عجب ، اذن ، اذا كان يوجد على الأقل ٥ر١ مليون عامل أجنبي يعملون ويكسبون قوتهم في جنوب افريقيا . ويعبر معظمهم حدودنا بصورة غير مشروعة سعيا وراء أهم حقوق الانسان ألا وهي : الغذاء والمأوى والملبس والعمل والرعاية الطبيعة والتعليم. ويتعرضون للقبض عليهم عند عبورهم لحدودنا لكي يتحرروا من الجوع والاضطراب الاجتماعي.

وبين غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هناك شواهد قاطعة على أن الحرية السياسية تصبح أشد تقييدا أكثر من أى وقت مضى . وهذا يمثل المفارقة العظمى في هذه المناقشات اليوم. وبينما تقوم جنوب افريقيا بتوسيع أساس المشاركة السياسية على كل المستويات . فان هذا المجلس يعطي لنفسه الحق في أن يصدر رأيا في مزايا الدستور الديمقراطي في جنوب افريقيا .

ان مؤسسي هذه المنظمة كانوا يتوقعون من مجلس الأمن أن يتناول على نحو موضوعي القضايا الخطيرة التي تتعلق بسلم العالم وأمنه . ولكن هذا الاجتماع لا علاقة له على الاطلاق بالسلم والأمن الدوليين . وعلى العكس من ذلك ، أنه يهزأ من المبادئ التي أنشئ هذا المجلس من أجلها . وقد أصبحت الأمم المتحدة معروفة على نطاق واسع بأنها منظمة غير فعالة ، وبهذه المناقشة أصبح مجلس الأمن مثارا للسخرية . ان هذا اجتماع شاذ لم يكن له أى لزوم أو ضرورة على الاطلاق وان أية قرارات تنجم عن اجراءات وأعمال المجلس سوف تكون قرارات ذات صلة . والواقع أن حكومتي ترفضها سلفا .

السيد ارياس ستيا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس، أود بادئ ذى بدء أن أهنئكم تهنئة أخوية على الطريقة الحكيمة والذكية التي توليتم بها أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر . وهذه مناسبة طيبة ، أطلب منكم فيها أن تنقلوا الى حكومتكم الموقرة ارتياح وفد بيرو للقرار السيادى الوطني الذى اتخذته حكومتكم والذى أدى الى اصدار اسم جديد للأمة التي تمثلونها .

يسعدني أيضا أن أعرب عن التهنئة والشكر لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية السيدة جين كيركباتريك على الطريقة الحكيمة التي أدارت بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه الماضي .

ينص الدستور السياسي في بيرو ، بين أمور أخرى ، في الأحكام المعنية بحقوق الانسان على ما يلي :

" يحق لكل فرد أن يحصل على المساواة أمام القانون دون أى تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو اللغة " .

وان هذه المعايير التي قرأتها عليكم تظهر تماما طبيعة دولة بيرو التي تضم مجتمعا حرا يتكون من أجناس متعددة . وتوجد في هذا المجتمع أجناس متعددة موزعة في الأقاليم التي تعيش فيها بانسجام في ظل تطبيق قوانين البلاد . ان المساواة القائمة في بيرو تفهم بوصفها حقيقة كامنة في هويتها الوطنية .

ولهذا ، فان بيرو ،حكومة وشعبا ، لا يمكن لها أن تفهم أو أن تقبل وجود مجتمع في عالم اليوم وفي عصرنا هذا يطبق أحكاما تقوم على التمييز والفصل العنصرى . وينبغي أن نعرب عن ازدرائنا للسياسة العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا . وأوضح دليل على ذلك مشاركتنا في لجنة القضاء على الفصل العنصرى واللجنة المعنية بازالة جميع أشكال التمييز العنصرى اذ أننا نعتبر ان من دواعي الشرف الحقيقي لنا أن نشارك في أعمال هذه المحافل التابعة للأمم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، انه مما يستحق التفكير العميق أنه مما يخيب أمال الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي أن تلاحظ أن الظروف والمناهج غير الحكيمة لا تزال تستخدم لتفسير سبب وجود هذا التحدى اليومي والمستمر لكرامة الانسانية حتى الآن . ان الصمت والمماطلة وتضليل المجتمع الدولي وعدم فرض الضغوط ، كل هذه العناصر تجعل من الصعب دائما اجراء التغييرات الجذرية الضرورية في جنوب افريقيا وأولها ضرورة القيام باستئصال كامل وغير مشروط للفصل العنصرى في كل أشكاله .

لن أطيل في تحليلات أو تعليقات حول جوهر هذا الموضوع . لقد قيل الكثير وكتب الكثير عن نظام الفصل العنصرى غير الانساني . ونحن ندرك جميعا ماذا يعني هذا النظام اليوم .وان وفد بلادى يضيف القليل القليل الى ما قالته الوفود الموقرة الأخرى حول هذا الموضوع . وسوف أقتصر على تلخيص المواقف الأساسية التي تتخذها بلادى :

أولا ، نكرر ادانتنا القاطعة للفصل العنصرى بوصفه نوعا فظيعا من التمييز والسيطرة يقمع بعنف غالبية السكان الأصليين في جنوب افريقيا ويحرم هؤلاء السكان من حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية وحقوق الانسان بصفة عامة .

ثانيا ، اننا أيضا نرفض رفضا قاطعا كل شيء يرمي الى ترسيخ أو تشريع أو تعزيز أو ابقاء سياسة الفصل العنصرى .

ثالثا ، فيما يتعلق بما يسمى بالاصلاحات الدستورية ، لقد وضعت هذه الاصلاحات الدستورية لصقل الآلة العنصرية واعطائها الشرعية القانونية . وبغض النظر عن مضمونها الذى نراه واضحا ، في المشاورات الأخيرة التي يدعى أن ثمة ترتيبات قد تمت خلالها المصادقة عليها ، فان السكان السود ، أعني بذلك ٧٠ في المائة من السكان الأصليين لم يشتركوا في تلك العمليات .

كذلك ، فانه يصعب على المرء التكلم عن اى نوع من الشرعية في هذا العمل والاعمال السابقة ، التي كانت تهدف ، لاكثر من عشرين عاما الى اقامة مجتمع يقوم على الظلم . ولا يمكن تصور انه ينبغي ان نعتقد ان فحوى هذه التدابير اظهرت علامة ايجابية مشجعة .

وبالتالي ، فان مجلس الامن ، مثله مثل الجمعية العامة في قرارها ١١/٣٨ ، الذى اتخذته في العام الماضي ، لا يمكن أن يظل صامتا أو أن يؤيد هذه التدابير . ان بلادى تؤيد بحزم وجهة النظر هذه .

وفي هذا الصدد ، أود ان أدلي بملاحظة اخيرة وثيقة الصلة بالموضوع . فبموجب ميثاق سان فرانسيسكو ، مطلوب من الامم المتحدة ان تضمن احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية دون تمييز على اساس العرق او الدين او الجنس او اللغة . والفصل العنصرى يدخل بالتاكيد ضمن هذه الفئات ، ولذلك فان أية محاولة لترسيخه لا تعتبر مسألة تشريع داخلي ، خاصة عندما نعتبر ان هذا التشريع لا يمثل ١٧ مليونا من السكان ، هم بالفعل ضحايا هذه السياسات البغيضة .

ونحن نعتقد مخلصين ان الوقت قد حان واصبح من الضرورى مرة اخرى ان نؤكد معنى مسؤولية جميع اعضاء المجتمع الدولي وتضامنه الانساني في هذا الصدد . لقد اصبح أحد الطقوس أن نتفق دائما على ادانة الفصل العنصرى . ولكن ، من المؤسف انه بعد كل هذه السنوات لا نزال نشهد تطوره التدريجي وتوطيده ، بينما لم تحقق المطالب ، التي اعرب عنها بالاجماع ، القضاء عليه . وهناك اسباب لذلك . والمسؤولون عن ذلك هم الذين يعلنون أنهم ملتزمون ببذل جهود سياسية مباشرة ومحددة . ان الفصل العنصرى لن يريد الذين اوجدوه اختفاءه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل بيرو على الكلمات الطيبة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو السيد ادهاف ديوبات ، الرئيس بالانابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والادلاء ببيانه .

السيد بات (نيبال) ، الرئيس بالانابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اشكركم وأعضاء المجلس الآخرين على اتاحتكم الفرصة لي لا تكلم باسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

واسمحوا لي ان اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . انني اتمنى لكم كل النجاح في مهامكم الكبرى . وأود ايضا ان اشكر السيدة الموقرة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة على الطريقة الممتازة التي ادارت بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

باسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى اود ان اعرب في بداية كلمتي عن رفضنا القاطع لمحاولة نظام جنوب افريقيا فرض اكذوبة دستورية على شعب جنوب افريقيا المقهور .

لقد اعلن النظام انه سوف تجرى انتخابات في ٢٢ و ٢٨ اب / اغسطس ١٩٨٤ لمجالس منفصلة لبرلمان زائف لما يسمى بالملونين والذين من أصل اسيوى . ان هذه الانتخابات ليست سوى مقدمة لتنفيذ الدستور العنصرى الجديد الذى سوف يبدا سريانه في ٣ أيلول / سبتمبر . ووفقا لهذا الدستور فان البرلمان الحالي ، الذى لا يمثل فيه الا البيض ، سيحل محله برلمان يضم ثلاثة مجالس منفصلة على أساس العرق . وسوف ينتخب البيض ١٧٨ عضوا ، والذين يسمون بالملونين سوف ينتخبون ٨٥ عضوا والذين من أصل اسيوى سوف ينتخبون ٤٥ عضوا في مجالسهم الخاصة .

ان الدستور المزعوم الجديد خال من الشرعية لانه لا يقوم على اساس سيادة الشعب ، وهو وثيقة عنصرية اعدتها الاقلية لكي تفرضها على الأغلبية العظمى من سكان البلاد عن طريق العنف والقوة التي تحتكرها وتتركز في يدى الة الدولة التي اغتصبها النظام العنصرى . ومن الامور البغيضة أن تستبعد الأغلبية الافريقية من العملية السياسية وان نحرم من حق المواطنة من خلال سياسة البنتوستانات غير الانسانية . انها أسلوب شرير يقسم الشعب الاسود على اساس خطوط عرقية ويحرم

الأغلبية الكبرى من السكان من حقوق الانسان الاساسية ومن الحريات الأساسية بدلا من محاولة تحقيق المساواة والعدالة والحرية للجميع . انها اكذوبة سوف تؤدى الى وقوع صراع عنيف وشرير .

ان الدستور الزائف محاولة لاعطاء سلطة زائفة لبعض القطاعات من السكان ، سوف تلغيها الأغلبية من البيض في البرلمان ، وسوف يؤدى الى تجنيد هذه الطوائف للخدمة العسكرية ضد المقاومة ، وسوف يخلق دكتاتورية بيضاء باعطائه سلطة استثنائية للرئيس . وسوف يحقق الحل النهائي بحرمان الأغلبية الافريقية في جنوب افريقيا من المواطنة من خلال ما يسمى بسياسة الأوطان . ومع ذلك ، فان نظام الفصل العنصرى مستخفا بذكاء المجتمع الدولي ، أخذ يدعو لهذا الدستور الزائف باعتباره اصلاحا . ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يخدع بما يسمى باصلاحات الفصل العنصرى . ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه ولابد من القضاء عليه تماما .

ومن الواضح أن الدستور العنصرى الجديد يرمي الى تعزيز قبضة حكم الاقلية البيضاء في البلاد على أساس نظام الفصل العنصرى الاجرامي . ان فرض هذا الدستور يمثل تحديا كاملا لكل مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ويعد اهانة للمجتمع الدولي .

في السنة الماضية ، عندما أجرى النظام استفتاء على الدستور بين البيض فقط ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١١/٣٨ معلنة أن ما يسمى بالمقترحات الدستورية يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وان نتائج الاستفتاء لا شرعية على الاطلاق ، وان تنفيذ الدستور المقترح سوف يؤدى قطعا الى زيادة حدة التوتر والصراع في جنوب افريقيا ومنطقة الجنوب الافريقي ككل . وبالاضافة الى ذلك فان مؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث رفضت جميعها هذا الدستور العنصرى وأدانته .

وفي جنوب افريقيا كانت الأغلبية العظمى ممن يسمون بالملونين والذين من أصل اسيوى قد قررت مقاطعة هذه الانتخابات الزائفة . ان تاريخ النضال ضد الفصل

العنصرى هو تاريخ التضامن العميق الموجود بين الأغلبية الافريقية ومن يسمون بالملونين والذين من أصل آسيوى . ان المؤامرة الأخيرة التي قام بها النظام لن تنجح في تخريب هذه الوحدة التي لها جذور عميقة في قلب هذا النضال . وكما اتضح في جنوب افريقيا في الشهور الاخيرة ، فان المعارضة الهائلة للدستور العنصرى ليست سوى مثال لهذه الوحدة . ومع ذلك ، فان النظام مضى بتنفيذ ما يسمى بالدستور دون اجراء استفتاء بين من يعنيهم الأمر ، فيما عدا البيض . ان ما اعتبر سليما بالنسبة للبيض لم يعتبر سليما بالنسبة لمن يسمون بالملونين والذين من موطن اسيوى ، الذين طالبوا بنفس المعاملة .

ان نظام الفصل العنصرى لا يزال يمثل تهديدا للسلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي والسلم والامن الدوليين . ومادام الفصل العنصرى قائما فلن يحل السلام أو الاستقرار في العالم .

ان الجمعية العامة أعلنت مرارا ان الامم المتحدة والمجتمع الدولي عليهما مسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب افريقيا المقهور . واعترفت بشرعية نضال هذا الشعب من أجل انشاء مجتمع ديمقراطي غير عرقي متحرر من العنصرية . ومن جانبه فان مجلس الأمن أيضا اعترف بشرعية هذا النضال من أجل المساواة العرقية . ووصف الفصل العنصرى باعتباره جريمة ضد ضمير الانسان وكرامته .

وبالنظر الى الموقف الحرج الحالي ، فان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تطلب الى مجلس الامن ان يتخذ اجراءات عاجلة ، بموجب الميثاق ، بغية رفض وهزيمة هذه المناورة الاخيرة من جانب نظام الفصل العنصرى تأييدا للشعب المقهور في جنوب افريقيا في نضاله من أجل المساواة العرقية والعدالة والكرامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر الرئيس بالانابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على كلماته الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل تايلند . وأدعوه الى شغل مكان على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كاسمسري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، بادئ ذى بدء أود أن أنقل اليكم التهاني الصادقة لوفدى بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس الجارى . وأنا على يقين من أنه بفضل مهارتكم المشهودة وخبرتكم الدبلوماسية فان مداولات المجلس سوف تمضي على نحو سلس وتؤدى الى نتائج مثمرة . كما يسعدني بالنيابة عن وفد بلادى أن أراكم ، وقد حظيتم باحترام واعجاب جميع زملائكم بوصفكم الممثل الدائم لبوركينا فاصو ، تترأسون مداولات المجلس .

أود أيضا أن أعرب عن تحياتي الحارة لسلفكم السفيرة جين كيركباتريك ، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية ، التي نهضت بمسؤوليات منصبها الهامة ، بل والصعبة في كثير من الأحيان ، بطريقة ممتازة . ان أداءها يستحق احترامنا وعميق تقديرنا .

ويشعر وفدى بالامتنان لكم ، سيدى ، والى الاعضاء الآخرين في المجلس لاتاحة

الفرصة لوفد بلادى للاشتراك في مناقشة هذا البند الهام . ومن المعروف جيدا ان جميع البلدان المحبة للسلم في المجتمع الدولي ، بما في ذلك تايلند ، تشعر بقلق كبيـــر ازاء التمييز العنصرى والفصل العنصرى اللذين ما زالا يمارسان في جنوب افريقيا مما يعد انتهاكا لميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان الاساسية مما يضر بالسلم والامن الدوليين وبكرامـــة الانسان وبقيم حضارتنا . كيف يمكن للمرء اذن أن يتهم الآخرين بالنفاق عندما نجـــد أن أعمالهم ليست فقط شرعية بل محبة للسلم أيضا . وبدلا من ذلك ينبغي على موجه الاتهـــام أن ينظر الى أعماله فهي جديرة بمثل هذا النعت .

ان وفدى قد قرر أن يشترك في مناقشة هذا البند للأسباب التالية :

أولا ، ان وفد بلادى يرى أن المزيد من التأخير في اتخاذ التدابير اللازمـــة لمعالجة الحالة الخطيرة الناجمة عن الفصل العنصرى في جنوب افريقيا سيزيد حتما ليـــس فقط من خطورة النزاع العنصرى داخل جنوب افريقيا بل سيزيد التوتر في الجنوب الافريقـي وغيره من المناطق . وعلاوة على ذلك فان وفدى يسجل بقلق بالغ أن المقترحات الدستوريـة المزعومة المقدمة من نظام بريتوريا يمثل تحديا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وهي لا تقوض الحقوق الأساسية للسكان الاصليين الـذين يمثلون الاغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا فحسب بل تقوض كذلك السلم والامن الدوليين في منطقة الجنوب الافريقي بأسرهـــا . ومن الحقائق المعروفة أن جنوب افريقيا ما فتئت تقوم بأعمال التخريب والاعتداء العسكرى والاغارة وغيرها من أشكال زعزعة الاستقرار ضد انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوى وسيشيل وليسوتـــو وموزامبيق . وطبقا لما جاء في اعلان بانكوك الصادر بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ فـــان سياسات الفصل العنصرى لبريتوريا ليست هي وحدها التي تشكل تهديدا للسلـــم والأمـن الدوليين بل كذلك احتلالها غير الشرعي لناميبيا وتحديها لقرارات الامم المتحدة وقمعهـــا الوحشي لشعب ناميبيا وأعمال زعزعة الاستقرار والاعتداء الموجهة ضد الدول الافريقيـــة المستقلة .

ثانيا ، ان موقف وفدى واضح للغاية : ذلك ان حكومة تايلند تعارض دوما سياسة

الفصل العنصري وممارسات التمييز العنصري بكافة أشكالها . وعلاوة على ذلك فان تايلند تدين أيضا سياسة بريتوريا في الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا ، كما تطالب بالتخلي عن هذه الممارسات البغيضة . ولهذا السبب فان وفدي قد صوت مؤيدا قرار الجمعية العامة ٣٨/١١ الصادر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ .

" ترجو من مجلس الأمن ، على سبيل الاستعجال ، أن ينظر في الآثار الخطيرة التي تترتب على ما يسمى " المقترحات الدستورية " وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة ، وفقا للميثاق ، لتجنب تزايد خطورة التوتر والنزاع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأكمله ." (قرار الجمعية العامة ٣٨/١١ ، الفقرة ٦)

وختاما ، لما كانت تايلند هي بلد آسيوي فان وفدي يجد لزاما عليه أن يعبر عن قلقه ازاء ادراج السكان الملونين والسكان من أصل آسيوي ، على نحو ما يسميهم الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فيما يسمى بالمقترحات الدستورية . ويرى وفدي أن نظام بريتوريا يحاول بذلك ابعاد من يسمون بالسكان الملونين والسكان من أصل آسيوي عن الأغلبية السوداء بغرض بث الفرقة بينهم وتحويل ما يسمى بالملونين والآسيويين ، دون دراية منهم ، الى أدوات للقمع ضد أشقائهم السود وكذلك لاشراكهم كذلك في الاعمال العدوانية التي تقوم بها بريتوريا ضد دول خط المواجهة .

لهذه الأسباب ان وفدي قرر الاشتراك في مناقشة هذا البند .

وفيما يتعلق بالبند المعروض علينا ، فان وفدي يلاحظ بعميق القلق ان ما يسمى بالمقترحات الدستورية التي تقدم بها نظام بريتوريا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي سوف يزيد بالتأكيد من سوء الحالة ويمس أيضا الحقوق الاساسية للغالبية الافريقية من السكان التي يبلغ تعدادها ٢٠ مليون نسمة ، وان ما يسمى باستفتاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ لم يجر الا بين الاقلية البيضاء الحاكمة التي تشكل ٢ر٧ مليون نسمة .

ان ما يسمى بالمقترحات الدستورية يمثل عملا آخر من أعمال القمع ضد الغالبية من السكان وهذا يعتبر تدبيرا جديدا يضاف الى السلسلة المؤلمة من تدابير الفصل العنصري والتدابير الوحشية المستمرة الموجهة ضد السكان السود في جنوب افريقيا . وتشتمل تلك التدابير على الاعدام وسجن الوطنيين الافارقة تحديا لجميع المبادئ الانسانية والنداءات الصادرة عن المجتمع الدولي . وهي تشتمل أيضا على هجمات عشوائية على اللاجئين المدنيين في البلدان المجاورة وذبحهم . ولا ينبغي قط للعالم أن يغفر هذه الاعمال بل على البشرية جمعاء ادانتها ، بغض النظر عن الاعذار والحجج التي يسوقها مرتكبو هذه الاعمال .

لذلك ، لا بد من اعتبار المقترحات الدستورية المزعومة غير شرعية وباطلة ومن المستحيل على الدول الاعتراف بها . أما تايلند فلن تعترف بها .

وعلاوة على ذلك ، فان الاجراءات التي تتخذها سلطات جنوب افريقيا من جانب واحد لفرض أية تسوية تفاوضية على الغالبية من السكان أو على جزء منهم يجب اعتبارها لاغية وباطلة قبل الشروع فيها وكذلك النتائج المترتبة على هذه الاجراءات غير القانونية .

وفي الختام ، يود وفدي أن يتعهد مرة أخرى بأن حكومة تايلند ستقف جنبا الى جنب مع مجموعة الدول الافريقية بشأن هذه المسألة لتحقيق الاستئصال التام للفصل العنصري واقامة نظام ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا على اساس العدالة والحرية والمساواة والكرامة الانسانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل تايلند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل الارجنتين . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس.

السيد مونيز (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي، أود في مستهل كلمتي أن أعبّر عن مدى غبطتي اذ أراكم تترأسون عمل المجلس . يرتبط بلدانا بأواصر الصداقة المخلصة وأؤكد لكم ان بوسعكم التعويل على تعاون وفدي الكامل في الاضطلاع بمهامكم الرفيعة بوصفكم رئيسا للمجلس .

كذلك اشكر السفيرة جين كيركباتريك على ادارتها المقتدرة لعمل المجلس في الشهر الماضي .

وبالاضافة الى ذلك ، سيدي الرئيس ، اشكركم وأعضاء المجلس الآخرين على اعطائي هذه الفرصة للكلام امام مجلس الامن بشأن مسألة المقترحات الدستورية في جنوب افريقيا .

ان سياسة الارجنتين المتمثلة في رفض جميع اشكال التمييز العنصري معروفة جيدا . فقد استمرت هذه السياسة منذ أن بدأنا حياتنا بوصفنا دولة مستقلة منذ ١٧٤ عاما وقد اكدتها حكومتي في جميع المحافل الدولية ، بما في ذلك مجلس الامن . وقد شاركت الارجنتين بفعالية في وضع الصكوك الدولية المتعلقة بهذه المسألة .

اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي القرار ١١/٣٨ الذي اعلنت فيه أن ما يسمى بالمقترحات الدستورية في جنوب افريقيا يتعارض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وان نتائج الاستفتاء لاغية تماما وان انفاذ الدستور المقترح سوف يؤدي لا محالة الى احتدام التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأسره .

لقد اتخذ القرار بأغلبية ١٤١ صوتا — أي الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بما في ذلك الارجنتين — ولم يصوت أحد ضده ، ولم يمتنع عن التصويت الا سبعة أعضاء .

ان سبب رفض المجتمع الدولي لهذه المقترحات لم يكن مفاجأة لأحد . ان أي تحليل حتى لو كان سطحيا ، للمقترحات يبيّن انها كانت ترمي الى تكريس نظام الفصل العنصري بدلا من القضاء عليه ، وانها ترمي الى تدمير وحدة الشعب المقهور في جنوب افريقيا ،

وبذلك فانها تبقي على تفوق وسيطرة الاقلية البيضاء الحاكمة وهي تسعى الى الحصول على قبول لسياسة البانتوستانات بما يترتب على ذلك من ضرر مباشر لغالبية السكان في جنوب افريقيا .

ان الفصل العنصرى ، وهو فكرة لا يمكن تصورها في نهاية القرن العشرين ، هو نظام غير انساني بالفعل ويستحق الادانة وقد تم تعريفه بأنه جريمة ضد الانسانية. ولا يمكن تحسين نظام قانوني من هذا النوع عن طريق ادخال التعديلات عليه . ان التمييز القائم على الاسس العرقية لا يمكن تحسينه أو التخفيف منه أو تلطيفه بأى شكل من الاشكال . والسبيل الوحيد لمعالجة مثل هذا الأمر هو القضاء عليه قضاء تاما ونهائيا .

ولا يمكن للارجنتين ان تقبل بأى تبرير لنظام قانوني يحكم على الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا بالعيش غرباء في ديارهم . وحتى في ظل هذه الظروف فانه تُنكر عليهم الحقوق الاساسية للانسان عن طريق التمييز القائم على اسس عرقية .

ان سياسة البانتوستانات التي تعززها المقترحات الدستورية ترمي على وجه التحديد الى حرمان تلك الغالبية من حقوقها غير القابلة للتصرف وحقها في المواطنة . ويتم تنفيذ هذه السياسات عن طريق القمع المتزايد والاعتقال السياسي لقادة الاتحادات العمالية والطلابية في الحركة الوطنية لجنوب افريقيا . ان الاجحاف الواضح الذى تنطوى عليه هذه السياسة يوحي بشدة الى تزايد موجة العنف . واننا لعلى اقتناع ان تعزيز وحماية الحقوق الاساسية للانسان يشكلان حجر الزاوية بالنسبة للحل الفعال للمشاكل التي تؤثر على الشعب المقهور في جنوب افريقيا .

ان اصرار جنوب افريقيا على الابقاء على نظامها العنصرى بل حتى محاولة صقله عن طريق المقترحات الدستورية المزعومة ورفضها وضع حد لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا هي الاسباب الكامنة وراء التوتر الحاصل في الجنوب الافريقي بما يترتب على ذلك من آثار سلبية على السلم والامن الدوليين .

ونعتقد ان هذا المجلس مطالب بأن يضطلع بمسؤولياته في هذا الصدد . وان بلادى سوف تستجيب الى أية قرارات يتخذها المجلس ،كما فعلت في الماضي بشأن قرارات مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٢١ (١٩٧٧) و٤٧٣ (١٩٨٠) .

واختتم كلمتي بأن اؤكد من جديد تضامن الارجنتين حكومة وشعبا مع الشعب المقهور في جنوب افريقيا . ان احدى المهام الهامة والنبيلة جدا التي تضطلع بها الامم المتحدة تتمثل في توجيه جهود المجتمع الدولي نحو القضاء التام والنهائي على الفصل العنصري عن طريق اقامة مجتمع ديمقراطي وعادل في جنوب افريقيا في منأى عن جميع اشكال التمييز . وتتعهد الارجنتين بمواصلة التعاون في الجهود الرامية الى تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل الارجنتين على كلماته الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل نيجيريا ، الذي ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أنوبو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها الوفد النيجيري في هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن ، نود أن ننتهز هذه الفرصة لنهنئكم على توليكم رئاسة المجلس في شهر آب / اغسطس . ويشعر وفد بلادي بالتفاؤل لأن خبراتكم الدبلوماسية وصفاتكم القيادية سوف تقود مداولاتنا وتمكن المجلس من اتخاذ تدابير محددة بشأن هذه القضية الهامة والملحّة التي تواجهنا .

يود وفد بلادي أن يتناول بايجاز الحالة الفظيعة وغير المحتملة السائدة في جنوب افريقيا والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وعلى الرغم من مرور ما يزيد على ٣٠٠ عام من العبودية والاسترقاق والاجرام الاستعماري ، فان جنوب افريقيا العنصرية تحتفل وتفخر من جديد بقمع واستعباد أغلبية سكانها . واليوم فان نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، بالاضافة الى موقفه الاستعماري التقليدي ، يقيم هيكلا قاسيا دنيئا وبربريا للعنصرية والقهر والاستغلال . ان رواد الفصل العنصري الوقحين قد حوّلوا بلدا اسماه بابتهاج الكاتب ألان باتون " بلدي المحبوب " الى وطن من المشردين الى حين والى شعب لا وطن له . لقد تحوّلت جنوب افريقيا الى بلد من اللاجئين والى مجتمع من المعذبين والمروّعين والمنهكين . لقد حوّل النظام العنصري منطقة فرعية جميلة الى زنزانة تحكم بالحديد والنار . انه يثير القلاقل في الدول المجاورة ، ويسمم ويعدم بالكهرباء ، ويقضي تدريجيا على فريق من الناس يكافحون بشجاعة من اجل تقرير المصير الوطني ، والحكم الديمقراطي المتحضر .

ان مهمتنا في هذا الاجتماع لمجلس الأمن واضحة . يجب على مجلس الأمن أن يحكم حكما قاطعا على المهزلة الاخيرة لجنوب افريقيا العنصرية وعلى مناوراتها . ان المهمة الاخلاقية المعروضة على المجلس هي انه يجب عليه ان يدين وان يرفض هذا السخف والنفاق الفريد من نوعه والعنصرية المتمثلة في شكل ما يسمى " بالدستور الجديد " الذي تعلنه جنوب افريقيا العنصرية . لقد اعتمد هذا الدستور العابث في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ بواسطة الناخبين البيض فقط ، دون مبالاة على الاطلاق بمصالح وحقوق ما يزيد

على ٩٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا وفي تجاهل تام لهم . ان هذا الجمهور من الناخبين ليس مخطئا لأنه من البيض بل لأن عقليته عنصرية وأفعاله فاشية وحكمه شموليا وروحه مفعمة بالكراهية وبالتعصب الأعمى . هذه هي جنوب افريقيا التي يرفضها العالم أجمع ويشمئز منها اصحاب النوايا الحسنة والاحساس السليم .

ان الدستور الجديد لجنوب افريقيا العنصرية يبدأ كما يلي : " في خضوع كامل لله الكلي القدرة الذى يسيطر على مصائر الشعوب والأمم " ثم يقول ان أول أهدافه ومقاصده الوطنية " الدفاع عن القيم المسيحية والمعايير المتحضرة والاعتراف بحرية العقيدة والعبادة وحمايتهما . . . "

ان وفد نيجيريا وجميع اعضاء المجتمع الدولي يشعرون بالازدراء حيال هذه الاعلانات الصفيقة لنفاق بريتوريا . ينبغي أن نقول هنا أن جنوب افريقيا لم تقم على اساس سليم ، ان قيمها متناقضة تماما مع تعاليم المحبة والانسانية التي بشّر بها كبار رجال الدين في هذا العالم. ان أساليبها القاسية تتعارض مع جميع المعايير الاجتماعية المتحضرة. لقد استمعنا هذا الصباح الى بيان ممثل جنوب افريقيا . انه لا يعرب عن الندم أو الاعتذار بسبب العنصرية والتمييز العنصرى بل أيّد فكرة الفصل العنصرى والقهر. لقد أهان ممثل بريتوريا مجلس الأمن وازدرى جدول اعمالنا لهذا الاجتماع وقال انه مخالف للقواعد والأصول. ومن ثم أصبح واضحا ان جنوب افريقيا لن تغيّر أسلوبها ما لم ترغم على ذلك .

من الواضح أيضا أن الفصل العنصرى لجنوب افريقيا يتعزز ويزداد قوة من جانب أولئك الذين يؤمنون بالوصل البنّاء وغيره من أشكال التعاون معها . ان جنوب افريقيا العنصرية تتحدى المجتمع الدولي لأنه يمكنها أن تحصل على القروض وعلى أشكال اخرى من التأييد والدعم تقدمها مجموعة من الدول القوية حتى تسهل نهب موارد ناميبيا عن طريق الشركات عبر الوطنية ولأنها تعتبر كذلك قلقة ضد ما يسمى بالايديولوجيات الخطيرة.

هناك بعض المهمة في معسكر ناصحي جنوب افريقيا العنصرية بأن الدستور الجديد خطوة الى الامام . ومن المؤكد ان هذا غير صحيح .

ان " الدستور الجديد " المزعوم لجنوب افريقيا العنصرية هو أداة لزيادة ترسيخ العنصرية وذلك لعدة أسباب . أولا ، لقد اعتمد هذا الدستور أقلية عنصرية متعصبة لا تمثل السكان . ثانيا ، ان هذا الدستور يرمي الى اثارة التوترات السياسية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا ، انه يصنّف الاجناس بطريقة ثلاثية مهينة . تميّز البيض بطريقة تعسفية وتعتبرهم جنسا متفوقا ، وتعتبر الملونين من الدرجة الثانية والهنود والآسيويين من الدرجة الثالثة وهذا يعني ان هناك درجة رابعة في تصنيفهم المخزى للانسان . رابعا انه ينزع الصفة الوطنية عن المواطنين الاصليين ليس فقط بحرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية ، بل ايضا بجعلهم غرباء في بلادهم . ان الدستور الجديد يكشف الوجه القبيح المستتر لجنوب افريقيا . ويعزز مرة اخرى النظرية القائلة بأن الفصل العنصرى يعتبر جريمة ضد الانسانية . خامسا ، ان " الدستور الجديد " ليس دستورا بل هو شعار للعنصرية .

لهذا يعتقد وفد نيجيريا انه يتعين على مجلس الأمن أن يرفض الدستور الجديد المزعوم ، وأن يرفض الانتخابات المخادعة المزمع اجرائها في آب/اغسطس من جانب بريتوريا العنصرية وفقا " للدستور الجديد " ، وأن يبني توافق آراء دولي متين مناهض للفصل العنصرى والعنصرية . وان يفرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا العنصرية لاجبار ذلك البلد على التخلي عن الفصل العنصرى حتى يسمح له بالرجوع مرة أخرى الى مجتمع الأمم المتحضرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠